

كسبار: النصوص لا تجعل القاضي مستقلاً لست خائفاً على القضاء وسندعمه

جناح العدالة في لبنان هما السلطة القضائية والمحامون من خلال نقابتهم. فهما يحاولان دائماً التحليق بالقضاء بعيداً من السياسة وتشعباتها الوعرة، التي ما دخلها جسم الا وخرج منها بجروح غائرة تحتاج الى اجيال لكي تندمل وتتعاوى

يعتبر المحامي شريكا في العدالة، ونقابة المحامين في حالة تواصل دائم مع مجلس القضاء الاعلى، وهدفهما المشترك صون العدالة من خلال قضاء مستقل ونزيه. لا بد من اصلاح القواعد التي تحكم عملية اختيار القضاة بما يضمن استقلال القاضي عن السلطة السياسية والسلطة الدينية، وبما يضمن ايضا امته الذاتي وامانه الاجتماعي. لكن كل كلام عن استقلالية القضاء يبقى كلاماً نظرياً اذا لم يترافق مع ثقة الناس باستقلالية القضاء. فالقضاء هو السلطة الثالثة في الدولة، سلطة مستقلة، والفقرة (هـ) من مقدمة الدستور تنص على ان النظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها، والمادة (7) تشدد على مساواة اللبنانيين امام القانون، والمادة (20) تحفظ للقضاء والمتقاضين الضمانات اللازمة، كذلك المادة الاولى من قانون اصول المحاكمات المدنية. النظام اللبناني لم يخترع شيئاً جديداً، فاستقلالية القضاء سمة عامة في كل الانظمة الديمقراطية، البرلمانية منها والرئاسية والملكية الدستورية. لا يغير في الامر كون بعض الهيئات القضائية منتخبة من السلطين التشريعية والتنفيذية، كالمجلس الدستوري مثلاً. فور التسمية تصبح الهيئة مستقلة، فاستقلال القضاء واستقلال القاضي هما مفهومان متكاملان لصيانة مبدأ الشرعية. في رأي للمجلس الدستوري، يعتبر استقلال القضاء من المبادئ الاساسية الاربعة التي اقترحها ان اقدس الامور عند الانسان عقله وضميره، فهما يخولانه ان يكون حراً. ذاك كان واحداً من المبادئ الاساسية الاربعة التي اقترحها شارل مالك كمرتكز لفلسفة الاعلان العالمي لحقوق الانسان في عام 1974. اذا قرأنا المزيد من الفكر الذي اوحى بهذا الاعلان لوجدنا

انه كانت هناك قناعة عميقة بأن الدولة، بمختلف جوانبها، هي من اجل الانسان الحر ولصالحه. وقد تجلت هذه القناعة في الحقوق المكرسة في النص النهائي للاعلان وفي المعاهدات الدولية كافة التي اقرت في العقود السبعة الماضية. الانسان الحر، هو الانسان الذي يتمتع بكل حقوقه، ويتوق الى العيش في دولة تحكم الناس وتدير شؤونهم وفق المعايير الدولية.

ولبنان، العضو المؤسس لمنظمة الامم المتحدة والعامل فيها والملتزم موثيقها والاعلان العالمي لحقوق الانسان، تبنى هذه المبادئ في كل الميادين والمجالات من دون استثناء. فدستوره يضمن حرية الانسان، اذ يشدد على ان لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وتقوم على العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين من دون تمايز او تفضيل. لكن السؤال الذي يطرح: ما علاقة هذه الامور باستقلالية القضاء؟

الجواب هو ان ثمة علاقة عضوية ما بين حقوق الانسان وحكم القانون والقضاء، فلا يمكن ان تقوم دولة تحترم حقوق الانسان، ولا ان يتحقق حكم القانون من دون ضمانة القضاء المستقل والقوي. كما ورد في "اعلان بنغالور"، ان اهمية وجود سلطة قضائية مستقلة محايدة لحماية حقوق الانسان هي من المسلمات، اذ ان انفاذ الحقوق الاخرى كافة يعتمد في النهاية على الادارة السليمة للعدالة حيث ان وجود سلطة قضائية مختصة مستقلة ومحايدة يعد امراً جوهرياً لكي تستطيع المحاكم ان تلعب دورها في حماية المبادئ الدستورية ودعم سيادة القانون: ان

المجتمع الحر يظل قائماً طالما انه محكوم بحكم القانون، الحكم الذي يلزم الحكام والمحكومين، مطبقاً بحيادية، ومعاملاً بمساواة كل الذين يلجأون الى حمايته.

عملياً، نقابة المحامين في ورشة دائمة صونا لاستقلالية القضاء. هذا ما يشرحه نقيب المحامين في بيروت ناصر كسبار في حوار مع "الامن العام"، كون النقابة تشجع على انضمام لبنان الى المعاهدات والاتفاقيات والاعلانات والمواثيق الدولية، خاصة ما هو متصل منها بحقوق الانسان التي تضمن الحق في محاكمة عادلة، وفي مقدمها "اتفاقية روما" مما يتيح الانضمام الى المحكمة الجنائية الدولية، علماً ان بعض هذه المعاهدات وقع عليها لبنان وباتت ملزمة ونافاذة وتقدم على قواعد التشريع الداخلي ويمكن تطبيقها تالياً من قبل المحاكم، هذا بالإضافة الى اعتماد لبنان عدداً من المواثيق الدولية غير الملزمة المنبثقة في معظمها عن الامم المتحدة، مثلاً انضم لبنان الى العهد الدولي المختص بالحقوق المدنية والسياسية وهو عهد اقر للفرد بالدعوى العادلة.

■ ما هو دور نقابة المحامين في احقاق استقلالية القضاء؟

□ استقلالية القضاء هي استقلالية كل قاض في الملفات وادارة الجلسات والاحكام والقرارات. فاذا لم يكن القاضي مستقلاً وعاملاً وحكيماً، لا يوجد نصوص قانونية تعطيه الاستقلالية مهما كانت نموذجية ومدروسة. اما بالنسبة الى نقابة المحامين، فان المطلوب منها هو مساندة القضاة الشرفاء للقيام بمهامهم بصفاء وحكمة وشجاعة، غير ابهين بأي تدخل وغير فاسحين في المجال - وهذا المهم - امام اي تدخل.



نقيب محامي بيروت ناصر كسبار.

■ هل قدمتم مقترحا او مشروعاً عملياً في سبيل تكريس هذه الاستقلالية؟

□ في خلال ولايتي قبل اكثر من ثلاثة اشهر، لم نقدم اي مقترح او مشروع. وكما قلت، لا تنفع المشاريع اذا لم يكن القاضي مستقلاً بينه وبين نفسه، وليست النصوص هي التي تجعله مستقلاً. اما اذا كان السؤال يتمحور على استقلالية القضاء، بمعنى ان يعين القضاة لوحدهم بعضهم البعض من دون اي قرار من السلطة السياسية، فهذا موضوع اخذ ورد، وهناك الية يجب ان تتبع في هذا المجال.

■ هل الاستقلالية تكون في اقرار القانون ام في الممارسة؟

□ لقد اجبت عن هذا السؤال. الممارسة هي التي يعول عليها، اذ ما النفع من افضل النصوص اذا كانت لا تطبق في الممارسة. القاضي المحصن ليس في حاجة الى نصوص تحميه.

■ الدستور اللبناني واضح في موضوع استقلالية القضاء، لماذا لا يطبق الدستور وينتهي الجدل؟ □ بالطبع الدستور واضح والقوانين واضحة، لكن يبقى التطبيق. القاضي الذي يحترم نفسه يفرض احترامه على الجميع ولا احد يتجرأ على

القانوني صار متخلفاً عن الركب العالمي على المستوى القضائي؟

□ بالعكس، لا يزال قضاء لبنان في المرتبة الاولى، عربياً وعالمياً. فمعظم القضاة يتكلمون ثلاث لغات، ويشاركون في دورات علمية وعملية، عربية ودولية. وهم يتمتعون بالعلم والثقافة والحكمة والشجاعة والجرأة في جو معرّض فيه القضاة لمخاطر متعددة، خصوصاً في الجو الامني غير المطمئن في معظم المناطق، وفي ازمة مالية واقتصادية ومعيشية خانقة، وهم على الرغم من ذلك لا يزالون مصرين على القيام بواجباتهم.

■ على من تقع مسؤولية وصول القضاء في لبنان الى الوضع الصعب الراهن، هل هي مسؤولية القضاء ام السياسيين؟

□ لا يمكن حصر المسؤولية بالقضاة لوحدهم او بالسياسيين لوحدهم، لأن المسؤولية تقع على الجميع. كيف؟ تقع على القضاة مثلاً عندما لا يلاحظون المرتكبين بجديّة، خصوصاً المصارف ومصرف لبنان مثلاً، فما الذي يمنعهم من تلك الملاحظات خصوصاً بعد هدر اموال المودعين. فلو حصل ذلك لما كنا وصلنا الى ما وصلنا اليه. كما ان البطء في حل الدعاوى واصدار الاحكام والقرارات يؤدي ايضا الى تراجع الاستثمارات والى عدم تقدم الاعمال. اما بالنسبة الى السياسيين فالمسؤولية - وبكل صراحة - اقل. لماذا؟ لأن السياسي يطلب فلماذا نلبي مطالبه. السياسي لديه التزامات تجاه ناخبيه فلماذا يلبي القاضي تلك الطلبات بدل ان يقطع الطريق على كل من يحاول التدخل في ملفاته؟

■ هل تخشون على السلطة القضائية في حال ظل النهج القائم معتمداً بحيث تتحول السلطة القضائية الى هيكل فارغ؟

□ كما قلت، القضاء في لبنان لا يزال محصناً نسبياً وكل ما ينقصه هو المتابعة والتفتيش والمحاسبة. على اي حال، انا لست خائفاً على القضاء. سوف نبقى من الداعمين له بكل ما اوتينا من قوة ليبقى المحافظ الاول على حياة الناس واموالهم وكراماتهم بالتعاون مع بقية الاجهزة التي تعمل باشرافه، وانا متفائل حيال هذا الامر.

القاضي المحصن ليس في حاجة الى نصوص تحميه

الضغط عليه او حتى ان يطلب منه اي طلب او ان يتدخل في ملفاته. من هنا نعود ونكرر ان المهم هو قرار القاضي بفرض نفسه.

■ هل تتعاونون مع مجلس القضاء الاعلى في هذا المجال؟

□ بالتأكيد. علاقة نقابة المحامين بمجلس القضاء الاعلى هي على احسن ما يرام. فانا منذ اليوم الاول لتولي مهماتي اتفقت مع رئيس مجلس القضاء الاعلى القاضي سهيل عبود ومع كبار القضاة على قيام افضل العلاقات واحسنها. كذلك تحصل اجتماعات دورية لازالة جميع الشوائب ولتوضيح الامور في حال حصول اي اشكال.

■ الا ترون ان لبنان الذي كان رائداً في المجال